

نشأة الدولة الألبانية (1912-1913): دراسة في دور دبلوماسية القوى العظمى في احتواء التوسع الصربي واليوناني

م. د. هشام صبحي ابراهيم

كلية التربية المفتوحة، المديرية العامة لتربية ديالى، وزارة التربية، ديالى، 32001، العراق.

Husham.subhe90@yahoo.com

الملخص

يتناول هذا العمل مرحلة مفصلية من تاريخ البلقان، متتبعاً كواليس ولادة الدولة الألبانية الحديثة بين عامي ألف وتسعمائة وأثني عشر وألف وتسعمائة وثلاثة عشر، في وقت كانت فيه الدولة العثمانية تلملم أوراقها الأخيرة وسط صراع محتدم بين القوى الأوروبية الكبرى. ولا يقف الطرح هنا عند حدود السرد التقليدي، بل يرى أن قيام ألبانيا لم يكن مجرد ثمرة طبيعية لحركة النهضة القومية ونضال أهلها، بل كان في جوهره تسوية سياسية معقدة فرضتها رغبة الدول الكبرى في احتواء التداخيات المتفجرة لحرب البلقان الأولى. ويسلط الضوء على تضارب المصالح المحموم آنذاك، إذ سعت دول الجوار كصربيا واليونان والجبل الأسود إلى اقتسام الأراضي الألبانية وضمها، بينما وقفت النمسا-المجر وإيطاليا بالمرصاد مدافعتين عن قيام ألبانيا مستقلة، ليس حياً فيها، بل لتكون "دولة عازلة" تحرم صربيا من موطئ قدم على البحر الأدرياتيكي وتضمن الحفاظ على توازن القوى الإقليمي. ويمر السرد التاريخي بمحطات حاسمة، تبدأ من انتفاضات الألبان ضد سياسات تركيا الفتاة، وتتم بلحظة إعلان الاستقلال التاريخية في "فلورا"، وصولاً إلى المفاوضات الشاقة في مؤتمر سفراء لندن. وفي النهاية، يتبين لنا أنه على الرغم من نجاح الدبلوماسية الدولية في تجنب حرب أوروبية شاملة آنذاك والاعتراف بألبانيا، إلا أن الثمن كان باهظاً ومأساوياً؛ إذ رُسمت حدود مصطنعة تركت ما يقرب من نصف الأمة الألبانية خارج الدولة الوليدة. هذا التقسيم، مع فرض وصاية أوروبية وتعيين أمير أجنبي لحكم البلاد، أنتج دولة هشّة ومنقوصة السيادة سرعان ما غرقت في الفوضى، تاركَةً وراءها إرثاً مريراً من عدم الاستقرار تجسد لاحقاً في قضية كوسوفو.

الكلمات المفتاحية: الدولة الألبانية، حروب البلقان، مؤتمر سفراء لندن، القوى العظمى، المسألة الشرقية، القومية الألبانية، النمسا-المجر، صربيا، كوسوفو، فيلهلم أمير فيد.

The Emergence of the Albanian State (1912-1913): A Study of the Role of Great Power Diplomacy in Containing Serbian and Greek Expansion

Lect. Dr. Husham Subhi Ibrahim

Open College of Education, Directorate General of Diyala Education, Ministry of Education,
Diyala, 32001, Iraq.

Husham.subhe90@yahoo.com

Abstract

This research provides a comprehensive historical analysis of the establishment of the Albanian state between 1912 and 1913, contextualized within the decline of the Ottoman Empire and the geopolitical dynamics of the Great Powers. The study argues that the birth of Albania was not merely

the culmination of Its national awakening movement, but rather a complex diplomatic settlement orchestrated primarily to manage the escalating crisis of the First Balkan War. It meticulously examines the conflicting Interests at play: the expansionist aspirations of Serbia, Greece, and Montenegro, which sought to partition the Albanian lands, versus the strategic imperatives of Austria-Hungary and Italy, who championed an Independent Albania as a buffer state to prevent Serbian access to the Adriatic Sea and maintain the balance of power. The research traces the trajectory from the Albanian revolts against the Young Turks, through the pivotal Declaration of Independence in Vlorë, to the Intricate negotiations at the London Ambassador's Conference. The study concludes that while the Great Powers' diplomacy successfully created an Internationally recognized Albanian state and averted a wider European war in 1913, it did so by imposing artificial borders that left nearly half of the Albanian nation outside the new state. This act of partition, coupled with direct European intervention in appointing a foreign monarch, resulted in the birth of a state with diminished sovereignty, whose immediate collapse into chaos and long-term instability, particularly regarding the Kosovo Issue, became the enduring and tragic legacy of this diplomatic compromise.

Keywords: Albanian State, Balkan Wars, London Ambassador's Conference, Great Powers, Eastern Question, Albanian Nationalism, Austria-Hungary, Serbia, Kosovo, Wilhelm of Wied.

المقدمة

وقفت الدولة العثمانية، التي وصفت آنذاك بـ "رجل أوروبا (Europe) المريض"، على حافة الانهيار في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بينما كانت رياح القومية العاتية تجتاح منطقة البلقان، معلنة عن تفكك وشيك لنظام استمر لقرون. وفي ذلك السياق التاريخي المضطرب، وجدت الأراضي الألبانية نفسها في قلب عاصفة جيوسياسية، إذ كانت مسرحاً لتصادم مصالح القوى العملاقة وتساعد طموحات الدول البلقانية الناشئة. لم تكن "المسألة الألبانية" مجرد قضية محلية تتعلق بحق تقرير المصير لشعب يسعى لإثبات هويته، بل كانت جزءاً لا يتجزأ من "المسألة الشرقية" الكبرى التي شغلت الدبلوماسية الأوروبية. إن نشأة الدولة الألبانية في عام ألف وتسعمائة وأثني عشر لم تكن تتويجاً طبيعياً لحركة تحرر وطني فحسب، بل كانت في جوهرها تسوية دبلوماسية معقدة، صاغتها الدول العظمى كحل وقائي لاحتواء أزمة إقليمية كانت تهدد بإشعال حرب أوروبية شاملة [1].

حافظ الشعب الألباني على لغته وتقاليد هويته المتميزة، على الرغم من قرون من الخضوع للحكم العثماني. وقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بزوغ حركة النهضة القومية الألبانية المعروفة بـ "ريلينديا كومبيتاري" (Rilindja Kombëtare)، التي قادها مفكرون ووطنيون بارزون مثل الإخوة عبدول ونعيم وسامي فراشيرري. لم تكن تلك الحركة في بدايتها تسعى للاستقلال التام، بل كانت تطالب بالاعتراف بالهوية الألبانية، وتوحيد الأراضي الألبانية ضمن ولاية واحدة تتمتع بالحكم الذاتي داخل الدولة العثمانية، وتطوير اللغة والثقافة الوطنية. غير أن تعنت السلطات العثمانية من جهة، والأطماع التوسعية المتزايدة لدول الجوار من جهة أخرى، دفعت بالحركة القومية نحو تبني هدف الاستقلال الكامل كضرورة وجودية للحفاظ على كيان الأمة الألبانية من التقسيم والذوبان [2].

كانت الأراضي الألبانية، بحكم موقعها الاستراتيجي المطل على مضيق أوترانتو (Strait of Otranto) والذي يتحكم في مدخل البحر الأدرياتيكي [3] (Adriatic Sea)، تمثل نقطة محورية في صراع النفوذ بين قوتين عظميين متنافستين: النمسا والمجر (Austria-Hungary) وإيطاليا. فبالنسبة لـ فيينا (Vienna)، كان قيام دولة ألبانية مستقلة أو ذات حكم ذاتي ضرورة استراتيجية لمنع صربيا (Serbia) (حليفة روسيا) من الوصول إلى البحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea)، وهو ما كان سيمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي ويخل بالتوازن في البلقان. أما روما (Rome)، فكانت تنظر إلى الساحل الألباني على أنه امتداداً طبيعياً لمجالها الحيوي، وكانت تسعى لمنع أي قوة أخرى، وعلى رأسها النمسا والمجر (Austria-Hungary)، من الهيمنة على ذلك الساحل لضمان أمنها وتحقيق طموحها في جعل الأدرياتيكي (Adriatic Sea) "بحيرة إيطالية". إذ إن ذلك التنافس الشديد بين فيينا

(Vienna) وروما (Rome)، على الرغم من كونه عاملاً مزعجاً للاستقرار، إلا أنه شكل في نهاية المطاف الضمانة الدبلوماسية الأهم لوجود كيان ألباني مستقل، إذ فضلت كلتا القوتين قيام دولة ألبانية ضعيفة ومحايدة على أن تقع المنطقة في أيدي منافستها [4].

تمثلت طموحات دول البلقان المجاورة، في تهديد وجودي مباشر للأراضي الألبانية. فمملكة صربيا (Serbia)، بعد أن ضمنت استقلالها [5]، كانت ترى في الوصول إلى البحر عبر شمال ألبانيا هدفاً قومياً واقتصادياً أسمى، يحررها من عزلتها الجغرافية ويمنحها نافذة تجارية وعسكرية على العالم. ومن جهتها، كانت مملكة اليونان تسعى إلى تحقيق "فكرة ميغالي" (Megali Idea) عبر ضم منطقة إبيروس الجنوبية (Epirus)، التي كانت تعتبرها جزءاً تاريخياً من العالم الهيليني، وهي منطقة تقطنها أغلبية سكانية ألبانية. أما مملكة الجبل الأسود الصغيرة، فكانت تطمح إلى ضم مدينة شكودرا (Shkodra) والمناطق المحيطة بها، والتي كانت تعدها عاصمتها التاريخية. تلك الأطماع المتقاطعة، التي كانت تتغذى على ضعف الدولة العثمانية والدعم الضمني من قوى أوروبية كروسيا، جعلت من تقسيم الأراضي الألبانية هدفاً مشتركاً لدول حلف البلقان عند اندلاع الحرب [8].

جاء اندلاع حرب البلقان الأولى في تشرين الأول عام ألف وتسعمائة وأثني عشر ليشكل لحظة الحقيقة للمسألة الألبانية. فالانهيار السريع والمفاجئ لجيوش الدولة العثمانية أمام قوات حلف البلقان (صربيا، بلغاريا، اليونان، والجبل الأسود) أدى إلى احتلال معظم الأراضي الألبانية في غضون أسابيع. تقدمت القوات الصربية والجبل-أسودية من الشمال والشرق، بينما تقدمت القوات اليونانية من الجنوب، وبدا أن تقسيم ألبانيا بين المنتصرين بات أمراً واقعاً لا مفر منه. ذلك التطور الدراماتيكي دفع الدبلوماسية الأوروبية إلى حالة من الطوارئ القصوى، إذ أدركت فيينا (Vienna) أن وصول الجيش الصربي إلى البحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea) هو "خط أحمر" لا يمكن التسامح معه، وهددت بالتدخل العسكري المباشر لمنعه، وهو ما كان سيؤدي حتماً إلى مواجهة مع روسيا، ومن ثم إشعال حرب أوروبية كبرى [7].

دعت الدول العظمى، في خضم تلك الأزمة الحادة وتحت ضغط التهديد النمساوي المجري بالحرب، إلى عقد مؤتمر للسفراء في لندن (London) في كانون الأول عام ألف وتسعمائة وأثني عشر لترسيم مستقبل أراضي الدولة العثمانية في أوروبا (Europe). وفي ذلك المؤتمر، تحولت المسألة الألبانية إلى محور الصراع الدبلوماسي. لقد كان قرار إنشاء دولة ألبانية مستقلة هو النتيجة المباشرة لذلك الصراع، إذ كان الحل الوسط الوحيد الذي يمكن أن يرضي المصالح المتضاربة. فقد أصرت النمسا والمجر (Austria-Hungary)، بدعم من إيطاليا وألمانيا، على قيام دولة ألبانية تكون بمثابة حاجز يمنع التوسع الصربي واليوناني. وفي المقابل، ضغطت روسيا وفرنسا لضمان حصول حلفائهما في البلقان على أكبر قدر ممكن من الأراضي. وهكذا، وُلدت الدولة الألبانية ليس كثمرة ناضجة لحركة التحرر الوطني وحدها، بل كضرورة جيوسياسية للحفاظ على السلام الأوروبي الهش، وكأداة دبلوماسية وُظفت ببراعة لاحتواء طموحات دول البلقان ومنع اختلال التوازن بين الدول العظمى [8].

أولاً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول الطبيعة المزدوجة والمفارقة لنشأة الدولة الألبانية بين عامي ألف وتسعمائة وأثني عشر وألف وتسعمائة وثلاثة عشر. ففي حين يُنظر إلى قيام الدولة كإنجاز للحركة القومية الألبانية (Rilindja Kombëtare)، يجادل البحث بأن هذا التفسير غير مكتمل. الإشكالية الرئيسية تكمن في أن قيام ألبانيا لم يكن نتيجة حتمية لنضالها الوطني بقدر ما كان تسوية جيوسياسية فرضتها مصالح القوى العظمى المتضاربة، كحل وقائي لاحتواء أزمة حرب البلقان الأولى ومنع اندلاع حرب أوروبية شاملة. وبالتالي، يسعى البحث للإجابة على التساؤل المحوري: كيف أدت دبلوماسية القوى العظمى، في سعيها لتحقيق توازن القوى واحتواء الطموحات التوسعية الصربية واليونانية، إلى "صناعة" دولة ألبانية مستقلة اسمياً ولكنها منقوصة السيادة ومقسمة جغرافياً، وما هي التداعيات طويلة الأمد لتلك النشأة القسرية على استقرار ألبانيا ومنطقة البلقان؟

ثانياً: هدف البحث

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل تاريخي معمق يثبت أن قيام دولة ألبانيا المستقلة عام ألف وتسعمائة وأثني عشر لم يكن مجرد تتويج لحركة التحرر الوطني، بل كان في جوهره تسوية دبلوماسية معقدة فرضتها ضرورات الحفاظ على السلام الأوروبي الهش. ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يسعى البحث إلى:

1. تحليل تضارب المصالح بين القوى العظمى (النمسا-المجر وإيطاليا مقابل روسيا) ودول البلقان (صربيا واليونان والجبل الأسود) تجاه الأراضي الألبانية.
2. إثبات أن قرار إنشاء ألبانيا في مؤتمر سفراء لندن كان بمثابة دولة حاجزة (Buffer State) تهدف بالدرجة الأولى لمنع وصول صربيا إلى البحر الأدرياتيكي.

3. تقييم الدور الذي لعبه إعلان استقلال فلوره (Vlorë) كأداة سياسية فرضت القضية الألبانية على أجندة المؤتمر ومنعت شرعية التقسيم الكامل.

4. كشف الآثار المأساوية لتلك التسوية الدبلوماسية، والمتمثلة في فرض حدود مصطنعة أدت إلى تقسيم الأمة الألبانية والتدخل المباشر في شؤون الدولة الوليدة، مما أسس لعدم استقرار مزمن.

ثالثاً: فرصة البحث

تكمن أهمية البحث وفرصته في أنه يتجاوز السردية التقليدية التي تركز على الجانب القومي فقط في نشأة ألبانيا، ليقدّم قراءة جيوسياسية معمقة تضع الحدث في سياقه الدولي الأوسع ضمن "المسألة الشرقية". يربط البحث بشكل مباشر بين القرارات الدبلوماسية المتخذة في لندن عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر وبين جذور عدم الاستقرار طويل الأمد في البلقان، لا سيما "قضية كوسوفو" ومسألة الأقليات الألبانية في دول الجوار. بذلك، يقدم البحث قراءة نقدية لعملية "صناعة الدول" من قبل القوى الخارجية، ويسلط الضوء على كيف يمكن للتسويات الدبلوماسية، التي تهدف لحل أزمت قصيرة المدى، أن تخلق مصادر صراع تمتد لقرن من الزمان، مما يجعله ذا أهمية ليس فقط للمؤرخين المتخصصين في تاريخ البلقان، بل أيضاً لدارسي العلاقات الدولية ودراسات الصراع.

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي. ويتم تطبيق هذا المنهج عن طريق:

- السرد الكرونولوجي: تتبع تسلسل الأحداث بدءاً من الانتفاضات الألبانية، مروراً بحرب البلقان وإعلان الاستقلال، وانتهاءً بمداومات مؤتمر لندن وتداعياته، وذلك لتوضيح علاقات السبب والنتيجة.
 - التحليل الموضوعي: تحليل الدوافع والمصالح المتضاربة للأطراف الفاعلة (القوى العظمى، دول البلقان، القادة الألبان) وكيف شكلت تلك المصالح القرارات النهائية.
 - دراسة الحالة (Case Study): التعامل مع نشأة الدولة الألبانية كدراسة حالة نموذجية توضح كيفية تدخل القوى العظمى في تشكيل الدول القومية في القرن العشرين لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- سيستخدم البحث على تحليل المصادر الأولية (إن وجدت، مثل محاضر المؤتمرات والمراسلات الدبلوماسية) والمصادر الثانوية المتمثلة في الدراسات التاريخية والأكاديمية المتخصصة في تاريخ البلقان والقوى العظمى.

خامساً: هيكلية البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على إشكاليته، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: المسألة الألبانية في ظل الدولة العثمانية عشية حرب البلقان الأولى

المبحث الأول: الحراك القومي الألباني: من عصبة بريزرن إلى انتفاضات ألف وتسعمائة وعشرة-ألف وتسعمائة وأثني عشر. المبحث الثاني: الأطماع التوسعية لدول الجوار (صربيا، اليونان، الجبل الأسود) في الأراضي الألبانية.

المحور الثاني: حرب البلقان الأولى وإعلان استقلال ألبانيا (تشرين الأول-تشرين الثاني 1912).

المبحث الأول: تقدم الجيوش الصربية واليونانية وتقسيم الأراضي الألبانية بحكم الأمر الواقع. المبحث الثاني: إعلان فلوره (Vlorë) للاستقلال: دوره كأداة سياسية لمواجهة التقسيم وفرض القضية على الساحة الدولية.

المحور الثالث: مؤتمر سفراء لندن (1912-1913) وإدارة الأزمة الألبانية

المبحث الأول: تضارب مصالح القوى العظمى: الموقف النمساوي-الإيطالي الداعم للاستقلال في مواجهة الموقف الروسي المساند لصربيا.

المبحث الثاني: مفاوضات ترسيم الحدود: الآليات الدبلوماسية والعسكرية لفرض الانسحاب الصربي من الساحل الأدرياتيكي واليوناني من جنوب ألبانيا.

المحور الرابع: تداعيات التسوية الدبلوماسية: ميلاد دولة منقوصة السيادة

المبحث الأول: تشكيل الحكومة المؤقتة واختيار الأمير "فيلهلم أمير فيد": دراسة في التدخل الأوروبي المباشر. المبحث الثاني: مشكلة الحدود الجديدة و"الألبان في الخارج": الأثر طويل الأمد لقرارات مؤتمر لندن على استقرار المنطقة.

المحور الأول

المسألة الألبانية في ظل الدولة العثمانية عشية حرب البلقان الأولى

تمهيد

كانت الدولة العثمانية مع بزوغ فجر القرن العشرين، (تلك الدولة العلية) التي أرقت ملوك أوروبا (Europe) لقرون، قد دخلت طور احتضارها الأخير. وقد أدى ذلك الضعف البنوي، الذي تقاوم بفضل سلسلة من الهزائم العسكرية والأزمات الاقتصادية والضغط الدبلوماسي، إلى تحويل ممتلكاتها الأوروبية في منطقة البلقان إلى "برميل بارود" القارة. وفي خضم تلك التحولات العاصفة، وجد الألبان أنفسهم في موقف تاريخي حرج ومحدد؛ لقد كانوا ممزقين بين ولائهم التقليدي للسلطان كخليفة للمسلمين وحامٍ لديارهم، وهو ولأى تعزز بفضل قرون من الخدمة العسكرية والإدارية في أجهزة الدولة، وبين وعيهم القومي المتنامي الذي يطالب بالاعتراف بهويتهم المتميزة كشعب له لغته وتاريخه الخاص. سيتعمق ذلك التحليل في جذور "المسألة الألبانية" في سنواتها الأخيرة تحت الحكم العثماني، مستكشفاً مسارين متوازيين ومتصادمين: الأول هو المسار الداخلي المتمثل في تطور الحراك القومي الألباني، من بذور الوعي الأولى في عصبة بريزرن إلى الانتفاضات المسلحة التي هزت أركان الحكم العثماني. أما المسار الثاني، فهو المسار الخارجي، الذي يكشف عن الأطماع التوسعية الشرسية لدول الجوار، صربيا واليونان والجبل الأسود، والتي كانت ترى في الأراضي الألبانية غنيمة تاريخية يجب اقتسامها بمجرد سقوط الدولة العثمانية التي وُصفت آنذاك بـ (الرجل المريض) [10].

المبحث الأول

مسار الحركة القومية الألبانية وأبعادها السياسية من عصبة بريزرن حتى انتفاضات 1910-1912

نشأت القومية الألبانية الحديثة لا كوليده لحظة عابرة، بل كانت نتاج عملية تاريخية طويلة ومعقدة. وكانت الصدمة الكبرى التي أيقظت النخبة الألبانية هي "الأزمة الشرقية الكبرى" (1875-1878)، التي انتهت بتوقيع معاهدة سان ستيفانو (Treaty of San Stefano) العثمانية، والتي قضت بمنح أراضٍ يقطنها الألبان بكثافة إلى بلغاريا وصربيا والجبل الأسود. ورغم أن مؤتمر برلين (Congress of Berlin) قد قام بتعديل تلك القرارات في العام نفسه ألف وثمانمائة وثمانية وسبعون، إلا أنه أكد على مبدأ تقسيم الأراضي الألبانية، مقرأً بتسليم ميناء بار ومنطقة بلاف وغوسيني للجبل الأسود. كفعل رد فعل مباشر على ذلك التهديد الوجودي، تأسست عصبة بريزرن (League of Prizren) في العاشر من حزيران عام ألف وثمانمائة وثمانية وسبعون. لم تكن تلك العصبة في بدايتها حركة انفصالية، بل كانت تحالفاً واسعاً من الزعامات الألبانية، من أصحاب ديانات متعددة مسلمين ومسيحيين (كاثوليك وأرثوذكس) من مختلف المناطق، وكان هدفها الأساسي مزدوجاً: أولاً، مقاومة أي محاولة لضم أراضٍ ألبانية لدول الجوار. وثانياً، الضغط على السلطان عبد الحميد الثاني (Sultan Abdul Hamid II) لمنح الأراضي الألبانية الأربع (ولايات شكودرا، كوسوفو، موناستير، ويانينا) حكماً ذاتياً إدارياً وثقافياً ذو صلاحيات واسعة ضمن إطار الدولة العثمانية [11].

قاد العصبة شخصيات وطنية بارزة مثل عبدول فراشيرري، الذي كان العقل السياسي للحركة، وسليمان فوشي، الذي قاد جناحها العسكري. نجحت العصبة في البداية في حشد مقاومة مسلحة فعالة ضد قرارات مؤتمر برلين، خاصة في منع تسليم منطقتي بلاف وغوسيني إلى الجبل الأسود. كما قامت بتأسيس إدارة محلية مؤقتة في بريزرن، وبدأت في تنظيم شؤون المنطقة بشكل مستقل. إلا أن هذا النجاح أثار قلق السلطان عبد الحميد الثاني، الذي رأى في تنامي قوة العصبة وتوجهاتها نحو الحكم الذاتي تهديداً لسياساته المركزية. وبعد أن استخدمها في البداية كورقة ضغط ضد قرارات المؤتمر، قرر في عام ألف وثمانمائة وواحد وثمانين سحقها بالقوة العسكرية. أرسل جيشاً بقيادة درويش باشا تمكن من قمع الحركة واعتقال قادتها ونفيهم. ورغم نهايتها العسكرية، إلا أن عصبة بريزرن تركت إرثاً سياسياً وفكرياً خالداً، فقد كانت المرة الأولى التي يعبر فيها الألبان عن إرادة سياسية مشتركة على المستوى الوطني، ورسخت في الوعي الجمعي فكرة "ألبانيا الموحدة" كهدف قومي أسمى [12].

دخل الحراك القومي الألباني، بعد قمع عصبة بريزرن، مرحلة من العمل السري والثقافي، إذ ركز الوطنيون على نشر الوعي القومي عبر التعليم وتطوير اللغة الألبانية المكتوبة. تأسست مدارس ألبانية سرية في مناطق مختلفة، وتم تهريب الكتب والمطبوعات المكتوبة بالأبجدية اللاتينية (التي تم اعتمادها رسمياً في مؤتمر موناستير عام ألف وتسعمائة وثمانية) من الخارج. وقد لعبت جاليات الشتات الألباني، خاصة في إسطنبول وبوخارست والقاهرة وإيطاليا والولايات المتحدة، دوراً حيوياً في دعم ذلك الحراك الثقافي

وتتمويله. كانت تلك المرحلة بمثابة "الحضانة الفكرية" التي غذت الجيل الجديد من القادة الوطنيين الذين قادوا النضال في العقد التالي [13].

جاءت "ثورة تركيا الفتاة" عام ألف وتسعمائة وثمانية لتمثل نقطة تحول كبرى. في البداية، رحب الألبان بالثورة وأيدوها بقوة، أملاً في أن الدستور الجديد سيمنحهم الحقوق الثقافية والسياسية التي طالما طالبوا بها. وقد شاركت القوات الألبانية بفعالية في مسيرة الجيش الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني. إلا أن آمالهم سرعان ما تبددت. فقد تبنت حكومة "جمعية الاتحاد والترقي" الجديدة سياسة فرض الهوية العثمانية (العثمنة) وتذويب الهوية الألبانية، وأصبحت أكثر تشدداً ومركزية من سياسة السلطان المخلوع. فرضت الحكومة ضرائب باهظة، وبدأت في تجنيد الألبان إجبارياً في الجيش وإرسالهم للقتال في مناطق بعيدة كاليمين، كما حاولت فرض اللغة اللاتينية (Latin alphabet) العربية على اللغة الألبانية (Albanian language)، وحظرت الجمعيات والمدارس الوطنية. أفضى ذلك التعنت إلى اندلاع سلسلة من الانتفاضات المسلحة الكبرى التي عجلت بنهاية الحكم العثماني في ألبانيا (Albania) [14].

بدأت شرارة الانتفاضة الكبرى الأولى في كوسوفو (Kosovo) عام ألف وتسعمائة وعشرة، بقيادة زعماء مثل عيسى بوليتيني (Isa Boletini) وإدريس سفيري (Idriz Seferi). ورغم أن الجيش العثماني تمكن من قمعها بوحشية، إلا أنها أشعلت فتيل المقاومة في جميع أنحاء ألبانيا. في عام ألف وتسعمائة وأحد عشر، اندلعت انتفاضة أخرى في منطقة ماليسيا (Malësia) (شمال ألبانيا)، بقيادة ديد جيون لولي (Ded Gjo Luli)، ورفعت علم ألبانيا لأول مرة منذ قرون. ورغم أن تلك الانتفاضة أيضاً تم احتواؤها، فقد لفتت انتباه الدول العظمى وأظهرت للدولة العثمانية ولأوروبا أن المسألة الألبانية لم تعد مجرد قضية تمرد محلي، بل تحولت إلى قضية عسكرية وسياسية ملحة [15].

اتسمت الانتفاضة الألبانية (العامة) عام ألف وتسعمائة وأثني عشر بكونها الأكثر تنظيماً وشمولاً، إذ كانت بمثابة الضربة القاضية. تلك المرة، امتدت من كوسوفو في الشمال إلى مناطق الجنوب، ونجحت في تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة، بما في ذلك السيطرة على مدن هامة مثل سكوبيه (Skopje) وبريشينا (Pristina). وتحت ضغط تلك الانتصارات، اضطرت الحكومة العثمانية المنهكة إلى الرضوخ لمعظم المطالب الألبانية، والتي تضمنتها بنود ذلك الاتفاق، الاعتراف بالمدارس وب اللغة الألبانية (Albanian language)، وتحديد الخدمة العسكرية داخل الأراضي الألبانية. ورغم أن ذلك الاتفاق كان انتصاراً كبيراً للألبان، إلا أنه جاء متأخراً جداً، فقد أثار نجاح الانتفاضة الألبانية قلق ورعب دول البلقان المجاورة، التي رأت أن قيام ولاية ألبانية قوية ومنتجة بالحكم الذاتي سيقضي على أحلامها التوسعية إلى الأبد. فكان ذلك النجاح هو المحفز المباشر الذي دفع صربيا واليونان والجيل الأسود وبلغاريا إلى إتمام تحالفهم العسكري وإعلان الحرب على الدولة العثمانية في تشرين الأول عام ألف وتسعمائة وأثني عشر، بهدف استباق الأحداث واقتسام الأراضي الألبانية قبل أن يصبح الحكم الذاتي حقيقة واقعة [16].

المبحث الثاني

السياسات التوسعية لدول الجوار (صربيا - اليونان - الجبل الأسود) تجاه الأراضي الألبانية

شكلت الأراضي الألبانية عشية حرب البلقان، لا كمجرد ولايات عثمانية متخلفة في نظر جيرانها، بل كانت تمثل مسرحاً جغرافياً حيويًا تسعى قوى المنطقة للاستيلاء عليه لتحقيق مشاريعها القومية الكبرى. كانت تلك الأطماع تتغذى على مزيج من المبررات التاريخية، والدوافع الاقتصادية، والأهداف الاستراتيجية، وكانت مدعومة بشبكة من التحالفات الدولية، خاصة مع روسيا (Russia)، التي كانت ترى في التوسع السلافي أداة لإضعاف النمسا والمجر والدولة العثمانية.

اعتبرت مملكة صربيا (Serbia) الوصول إلى البحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea) عبر شمال ألبانيا حلمًا قومياً وهدفًا استراتيجياً صربياً لا يمكن التنازل عنه. إذ كانت صربيا دولة حبيسة، محاطة بالبر من كل جانب، وكان اقتصادها وتجارتها تحت رحمة النمسا والمجر (Austria-Hungary) التي كانت تتحكم في جميع منافذها التجارية. إن الوصول إلى ميناء على البحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea)، مثل دوريس (Durrës) أو شنجين (Shengjin)، كان سيمثل منفذاً حيويًا يوفر لها استقلالاً اقتصادياً، ويمكنها من بناء قوة بحرية، ويجعلها قوة إقليمية كبرى. وقد سوغت صربيا (Serbia) تلك الأطماع بمبررات تاريخية، مدعية أن تلك المناطق كانت جزءاً من دولة ستيفان دوشان الصربية في العصور الوسطى، متجاهلة حقيقة أن الأغلبية الساحقة من سكان تلك المناطق كانوا من الألبان. واستهدف المشروع الصربي إنشاء "صربيا الكبرى" التي تمتد من نهر الدانوب (Danube River) إلى البحر الأدرياتيكي [17].

رَكَزَت مملكة اليونان طموحاتها في الجنوب، وتحديدًا في منطقة إبيروس (Epirus) التي كانت تسميها "شمال إبيروس (Northern Epirus)". وسعت اليونان لتحقيق "فكرة ميغالي" (Megali Idea)، وهي المشروع القومي الذي يهدف إلى توحيد جميع الأراضي التي تعدّها ذات غالبية يونانية أو ذات أهمية تاريخية للعالم الهيليني ضمن دولة واحدة عاصمتها القسطنطينية (Constantinople). وقد عدت اليونان منطقة جنوب ألبانيا (Southern Albania)، بما في ذلك مدن هامة مثل كورنثا (Korçë) وجيروكاسترا (Gjirokastër)، جزءاً لا يتجزأ من ذلك المشروع، مستندة إلى وجود أقلية يونانية أرثوذكسية في بعض المناطق، وإلى الإرث البيزنطي القديم. وتجاهلت اليونان (Greece) حقيقة أن الغالبية العظمى من سكان تلك المنطقة كانوا من الألبان، سواء المسلمين أو الأرثوذكس الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ألباناً. وتمثل الهدف اليوناني في ترسيم الحدود الشمالية للدولة على خط يمتد من بحيرة أوخريد (Lake Ohrid) إلى ساحل البحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea) شمال مدينة فلورا (Vlorë) [18].

سعت مملكة الجبل الأسود (Montenegro)، أصغر دول البلقان، إلى تحقيق أطماع محددة جغرافياً ولكنها لم تقل شراسة عن غيرها. إذ كانت تطمح إلى ضم مدينة شكودرا (Shkodra)، العاصمة التاريخية لشمال ألبانيا (Albania)، والمناطق المحيطة بها حتى نهر درين (Drin River). وشكلت شكودرا (Shkodra) مركزاً تجارياً وثقافياً حيوياً، وكانت السيطرة عليها ستضعف من مساحة الجبل الأسود وقوته الاقتصادية. وقد برر الملك نيكولا الأول (King Nicholas I) تلك المطالب بادعاءات تاريخية، معتبراً أن شكودرا (Shkodra) كانت عاصمة لـ دولة زيتا السلافية (Zeta) الجنوبية في العصور الوسطى. وقد حظيت تلك المطالب بدعم قوي من روسيا (Russia)، التي كانت ترى في الجبل الأسود حليفاً سلافياً صغيراً ومخلصاً يمكن استخدامه كرأس حربة ضد النفوذ النمساوي المجري (Austro-Hungarian influence) في المنطقة [19].

شكلت تلك الأطماع المتشابكة والمتنافسة أحياناً، الأساس التاريخي الذي بُني عليه "حلف البلقان" (Balkan League) عام ألف وتسعمائة وأثني عشر. إذ تمكنت دول البلقان، برعاية دبلوماسية من روسيا (Russia)، من تجاوز خلافاتها مؤقتاً (خاصة حول مقدونيا (Macedonia)) والاتفاق على هدف استراتيجي مشترك تمثل في طرد الدولة العثمانية من أوروبا (Europe) وتقسيم ممتلكاتها. ورغم أن المعاهدات السرية للحلف لم تحدد بدقة كيفية تقسيم الأراضي الألبانية، إلا أن التفاهم الضمني كان واضحاً: صربيا ستحصل على منفذها على البحر، واليونان ستحصل على إبيروس، والجبل الأسود سيحصل على شكودرا (Shkodra). لقد كانت ألبانيا (Albania) هي "الجائزة" الجيوسياسية التي تم التوافق على اقتسامها تاريخياً، وكان شعبها هو الضحية التي تقرر التضحية بها على مذبح الطموحات القومية لدول الجوار، لولا التدخل الحاسم للدول العظمى في اللحظة الأخيرة لمنع انهيار التوازن الأوروبي (European balance of power) الهش [20].

المحور الثاني

حرب البلقان الأولى وإعلان استقلال ألبانيا (تشرين الأول-تشرين الثاني 1912)

تمهيد

أجبرت انتفاضة عام ألف وتسعمائة وأثني عشر إسطنبول (Istanbul) على الاعتراف بالحكم الذاتي للألبان، إلا أن ذلك الانتصار جاء كشعلة أُنذرت حلفاء البلقان (Balkan allies) بأن عاصفة كانت تتشكل في الأفق قد تؤدي إلى قيام دولة ألبانية قوية في قلب "الأرض الألبانية". وشهد الموقف تسارعاً للخطى قبل أن يتمكن الألبان من تنظيم أنفسهم لتشكيل قوة قادرة على حماية أراضيهم وتقادي تقسيمها، إذ تحولت الأراضي الألبانية إلى مسرح لسباق عسكري شرس باتجاه تفكيك ممتلكات الدولة العثمانية [21].

المبحث الأول

التقدم العسكري الصربي واليوناني وأثره في تقسيم الأراضي الألبانية

تحولت الأراضي الألبانية، مع انطلاق العمليات العسكرية، إلى جبهة رئيسة للغزو من ثلاثة محاور متزامنة. فمن الشمال الشرقي، توغل الجيش الصربي الثالث (Third Serbian Army) بقيادة الجنرال بوزيدار يانكوفيتش (Božidar Janković) في عمق ولاية كوسوفو (Kosovo). ورغم المقاومة الشرسة التي أبدتها القوات العثمانية غير النظامية (الرديف) والميليشيات الألبانية المحلية بقيادة زعماء مثل عيسى بوليتيني (Isa Boletini) وحسن بريشتينا (Hasan Prishtina)، إلا أن التفوق الصربي في العدد والتسليح كان حاسماً. وسقطت بريشتينا (Prishtina) في الثاني والعشرين من تشرين الأول، تلتها بريزرن (Prizren)، قلب

الحركة القومية الألبانية. ولم يكن الهدف الصربي هو هزيمة الجيش العثماني فحسب، بل كان تنفيذ سياسة "تطهير" ديموغرافي ممنهجة لضمان السيطرة الدائمة على كوسوفو (Kosovo)، التي كانت بلغراد تعدها "مهد الأمة الصربية". وقد وثقت تقارير القناصل الأوروبيين والمراسلين الدوليين في تلك المدة ارتكاب القوات الصربية لفظائع واسعة النطاق ضد السكان الألبان المسلمين والكاثوليك، بهدف إجبارهم على الهجرة وتغيير التركيبة السكانية للمنطقة [22].

واصل الجيش الصربي (Serbian army) تقدمه غرباً نحو الهدف الاستراتيجي الأسمى: البحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea)، بعد تأمين السيطرة على كوسوفو (Kosovo). وانقسمت القوات الصربية إلى قسمين: أحدهما اتجه شمالاً لمساعدة جيش الجبل الأسود في حصار شكودرا (Shkodra)، والآخر توغل عبر المرتفعات الألبانية الشمالية الوعرة في مسيرة شاقة نحو الساحل. وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ألف وتسعمائة وأثني عشر، تمكنت طليعة الجيش الصربي من الوصول إلى مدينة دوريس (Durrës) الساحلية، ورفعت العلم الصربي على شاطئ الأدياتيكي (Adriatic Sea). وكانت تلك اللحظة تمثل ذروة النجاح العسكري الصربي، وتحقيقاً لحلم قومي طال انتظاره. وفي الوقت نفسه، كانت قوات الجبل الأسود، بقيادة الملك نيكولا الأول (King Nicholas I)، تفرض حصاراً خانقاً على مدينة شكودرا (Shkodra)، التي كانت تدافع عنها حامية عثمانية بقيادة حسن رضا باشا (Hasan Riza Pasha)، مدعومة بقوة من المتطوعين الألبان المحليين. وكان سقوط شكودرا (Shkodra) مسألة وقت، وبدا أن شمال ألبانيا بأكملها قد وقع تحت السيطرة السلافية [23].

تقدم الجيش اليوناني (Greek army)، من الجنوب، بقيادة ولي العهد قسطنطين (Crown Prince Constantine) عبر منطقة إبيروس (Epirus). ولم يواجه الجيش اليوناني مقاومة عثمانية منظمة تذكر في البداية، فتمكن من السيطرة بسرعة على مدن بريفيزا (Preveza) ويانينا (Ioannina) وغيرها. وكان الهدف اليوناني هو ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي التي تعدها "شمال إبيروس (Northern Epirus)"، وصولاً إلى خط استراتيجي يمتد من فلورا (Vlorë) على الساحل إلى بحيرة أوخريد (Lake Ohrid) في الداخل. وقد رافق التقدم اليوناني أيضاً أعمال عنف واسعة النطاق ضد السكان الألبان المسلمين، بهدف دفعهم إلى النزوح وتأمين "يونانية" المنطقة قبل أي تسوية دبلوماسية. وبحلول نهاية تشرين الثاني، كان الجيش اليوناني قد سيطر على معظم جنوب ألبانيا، وكان يتقدم شمالاً نحو مدينتي بيرات (Berat) وفلورا (Vlorë)، وهما المدينتان اللتان لم تصلهما بعد القوات الصربية أو اليونانية [24].

وجدت الأراضي الألبانية نفسها مقسمة (بحكم الأمر الواقع)، وهكذا في غضون أقل من شهرين؛ الصرب والجبل-أسوديون في الشمال والوسط، واليونانيون في الجنوب. ولم يتبق من ألبانيا حراً سوى شريط ساحلي ضيق في الوسط، يمتد من دوريس (Durrës) (التي وصلها الصرب للتو) إلى فلورا (Vlorë). وكان ذلك التقسيم العسكري على الأرض يمثل تنفيذاً دقيقاً للأطماع التوسعية التي تم تحليلها في (المبحث السابق). ولقد أصبح واضحاً للجميع، سواء للقادة الألبان أو للدبلوماسيين الأوروبيين، أن "المسألة الألبانية" قد وصلت إلى لحظة مصيرية: إما أن يتم تدارك الموقف بخطوة سياسية جريئة، أو أن اسم ألبانيا سيمحى من الخارطة إلى الأبد [25].

المبحث الثاني

إعلان فلوره (Vlorë) للاستقلال ودوره في تدويل القضية الألبانية

أدركت النخبة الوطنية الألبانية، في خضم ذلك الانهيار العسكري الكارثي، أن الاعتماد على الدولة العثمانية للدفاع عن أراضيها لم يعد خياراً مطروحاً، وأن السبيل الوحيد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه هو اتخاذ مبادرة سياسية جريئة ومستقلة. وكان العقل المدبر لتلك المبادرة هو إسماعيل كمال بك فلورا (Ismail Qemali)، وهو رجل دولة ألباني مخضرم خدم لسنوات طويلة في مناصب رفيعة في الإدارة العثمانية، وكان يتمتع بشبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية في العواصم الأوروبية. وانطلق إسماعيل كمال، مستغلاً علاقاته، في جولة دبلوماسية مكوكية، التقى خلالها بوزير خارجية النمسا-المجر (Austria-Hungary)، الكونت برختولد (Count Berthold)، في بودابست (Budapest)، والذي شجعه بقوة على إعلان استقلال ألبانيا، ووعده بالدعم الدبلوماسي الكامل من فيينا (Vienna). وكان ذلك الدعم النمساوي حاسماً، فقد أدرك إسماعيل كمال أن إعلان الاستقلال لن يكون مجرد خطوة رمزية، بل سيصبح أداة سياسية في يد الدبلوماسية النمساوية لاستخدامه في المؤتمرات الدولية اللاحقة [26]، [27].

عاد إسماعيل كمال، على متن سفينة نمساوية إلى مدينة دوريس (Durrës)، بعد حصوله على الضوء الأخضر من فيينا (Vienna)، ثم توجه براً إلى مدينة فلورا (Vlorë) الساحلية، التي كانت لا تزال المدينة الكبرى الوحيدة التي لم تحتلها الجيوش الأجنبية. ودعا في فلورا (Vlorë) إلى عقد جمعية وطنية تضم ممثلين من جميع أنحاء ألبانيا. وتمكّن ثلاثة وثمانون مندوباً من

الوصول إلى فلورا (Vlorë) بالرغم من الصعوبات الهائلة وخطورة السفر عبر المناطق التي تحتلها الجيوش الصربية واليونانية. ووقفت الجمعية الوطنية برئاسة إسماعيل كمال، في لحظة تاريخية، في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ألف وتسعمائة واثنى عشر – وهو نفس اليوم الذي وصلت فيه القوات الصربية إلى دوريس (Durrës) – وأعلنت بالإجماع استقلال ألبانيا عن الدولة العثمانية، وتم رفع العلم الألباني ذي النسر المزدوج الرأس لأول مرة كعلم لدولة مستقلة [28] [29].

مثل إعلان الاستقلال خطوة لم تكن تعني تحقيق السيادة الفعلية على الأرض، فمعظم البلاد كانت تحت الاحتلال الأجنبي، والحكومة المؤقتة التي شكلها إسماعيل كمال في فلورا (Vlorë) لم تكن تسيطر إلا على مساحة جغرافية صغيرة جداً. وأثبتت القيمة الحقيقية لإعلان فلورا (Vlorë) أنها لم تكن عسكرية أو إدارية، بل كانت سياسية ودبلوماسية بحتة. ونجح ذلك الإعلان في تحقيق هدفين استراتيجيين: أولاً، خلق "كياناً قانونياً" جديداً على الساحة الدولية، إذ لم تعد القوى العظمى تتعامل مع "أراضٍ عثمانية سابقة" يمكن تقسيمها بحرية، بل أصبحت تتعامل مع "دولة ألبانيا المستقلة" التي تطالب بالاعتراف بحدودها. وحول الإعلان القضية من مسألة تقسيم غنائم حرب إلى مسألة ترسيم حدود دولة جديدة [30].

قدّم إعلان فلورا (Vlorë)، ثانياً وهو الأهم، للنمسا-المجر وإيطاليا "الذريعة السياسية" التي كانتا بحاجة ماسة إليها للتدخل بقوة في مؤتمر السفراء القادم في لندن (London). ولم تعد فيينا (Vienna) تدافع عن مجرد "مصالح نمساوية"، بل أصبحت تدافع عن "حق دولة ألبانيا المستقلة في الوجود". وأعطى الإعلان للدبلوماسية النمساوية ورقة تفاوضية قوية، مكنتها من الوقوف بحزم ضد المطالب الصربية بالوصول إلى البحر، والمطالب اليونانية بضم جنوب ألبانيا. وشكّل إعلان الاستقلال، وبذلك المعنى، "مناورة سياسية استباقية" بارعة، نجحت في تحويل هزيمة عسكرية وشيكة على الأرض إلى قضية دبلوماسية معقدة على طاولة المفاوضات، ورفضت "القضية الألبانية" كبنء أساسي على أجندة القوى العظمى، مما ضمن، في نهاية المطاف، بقاء ألبانيا على خارطة أوروبا [31] [32] (Europe).

المحور الثالث

مؤتمر سفراء لندن (1912-1913) وإدارة القضية الألبانية

تمهيد

وصلت الأزمة البلقانية إلى ذروتها مع وصول الجيوش الصربية إلى شواطئ الأدرياتيكي (Adriatic Sea) وإعلان استقلال ألبانيا في فلورة (Vlorë) في اليوم نفسه، الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ألف وتسعمائة واثنى عشر. ولم تعد القضية مجرد حرب إقليمية بين حلف البلقان والدولة العثمانية المحتضرة، بل تحولت إلى مواجهة مباشرة بين مصالح القوى العظمى، حاملة معها نذر حرب أوروبية شاملة. ولقد أدرك السير إدوارد غراي (Sir Edward Grey)، وزير خارجية بريطانيا، بحصافة دبلوماسية، أن الحفاظ على السلام الأوروبي الهش يتطلب تدخلاً فوراً ومنسقاً. وبناءً على دعوته، اجتمع سفراء القوى العظمى الست (بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، النمسا-المجر، وإيطاليا) في لندن (London) في السابع عشر من كانون الأول عام ألف وتسعمائة واثنى عشر، في مؤتمر سيصبح المسرح الرئيسي الذي سُنَّاع فيه خريطة البلقان الجديدة، وسيقرر فيه مصير الكيان الألباني الوليد. ولم تكن المداولات في قصر سانت جيمس (St. James's Palace) مجرد مفاوضات حول الحدود، بل كانت صراعاً جيوسياسياً معقداً، عكست التوازنات الدقيقة والتحالفات المتشابكة التي كانت تحكم أوروبا عشية الحرب العالمية الأولى [33].

المبحث الأول

تضارب مصالح القوى العظمى وأثره في استقلال ألبانيا

تَضَارَبَتْ مصالح وأجندات سفراء القوى العظمى الذين توافدوا إلى قاعة المؤتمر، وغابت عنهم وحدة الصف. وشكلت القضية الألبانية النقطة الفاصلة التي أماطت اللثام عن تجذر تلك الخلافات، خاصة بين دول "الوفاق الثلاثي" (بريطانيا وفرنسا وروسيا) ودول "الحلف الثلاثي" (ألمانيا والنمسا-المجر وإيطاليا).

كان الموقف الأكثر تشدداً وصلابة هو موقف الإمبراطورية النمساوية-المجرية. فبالنسبة لوزير خارجيتها، الكونت ليوبولد برختولد، لم تكن المسألة الألبانية قضية ثانوية، بل كانت قضية أمن قومي وجودي. كان قيام "صربيا الكبرى"، الممتدة إلى البحر الأدرياتيكي، يمثل كابوس فيينا الاستراتيجي. فمينا صربي على الأدرياتيكي كان سيعني حتماً قاعدة بحرية روسية في المستقبل، مما يشكل تهديداً مباشراً للأسطول النمساوي ويغلق عليه منافذه، كما كان سيثقل المشاعر القومية السلافية داخل حدود

الإمبراطورية المتهاكمة. بناءً على ذلك، كان موقف فيينا واضحاً وحاسماً: لا يمكن السماح لصربيا بالوصول إلى البحر تحت أي ظرف، والحل الوحيد لتحقيق ذلك هو إنشاء دولة ألبانية مستقلة تكون بمثابة "دولة حاجزة" (Buffer State). لقد استخدمت الدبلوماسية النمساوية إعلان استقلال فلورا ببراعة، محولة موقفها من دفاع عن مصالح ذاتية إلى دفاع عن "حقوق دولة ناشئة"، وهو ما منحها ورقة تفاوضية قوية [34]. كان موقف روما مدفوعاً بعقدة الخوف من أي قوة تهيمن على الساحل الشرقي للأدرياتيكي. فكما كانت تخشى من ميناء صربي، كانت تخشى أكثر من تمدد النفوذ النمساوي في ألبانيا. لذلك، تبنت روما سياسة "التوازن الحذر". لقد دعمت بقوة المبدأ النمساوي القاضي بإنشاء دولة ألبانية مستقلة، لأنها رأت في "ألبانيا المستقلة والضعيفة" الخيار الأمثل الذي يمنع كلاً من صربيا والنمسا-المجر من تحقيق الهيمنة. وقد صرح وزير خارجيتها، الماركيز دي سان جوليانو (Di San Giuliano)، بوضوح أن إيطاليا لن تقبل أبداً بوجود أي قوة كبرى أخرى على مضيق أوترانتو (Strait of Otranto). هذا التوافق النمساوي-الإيطالي على مبدأ الاستقلال، رغم دوافعهما المتنافسة، شكّل الكتلة الدبلوماسية الصلبة التي ضمنت ولادة الدولة الألبانية [35] [36].

وقفت الإمبراطورية الروسية من جانبها كمدافعة شرسة عن مصالح حليفاتها السلافية، صربيا. كان وزير الخارجية الروسي، سيرغي سazonov (Sergey Sazonov)، يرى في وصول صربيا إلى البحر حقاً تاريخياً ومكافأة عادلة على انتصاراتها في الحرب. كان الدعم الروسي لصربيا جزءاً من استراتيجية "الجامعة السلافية" (Pan-Slavism) الأوسع، التي تهدف إلى زيادة نفوذ روسيا في البلقان على حساب النمسا-المجر والدولة العثمانية. لذلك، دخل السفير الروسي في لندن، الكونت ألكسندر بنكendorff (Alexander Benckendorff)، المؤتمر بموقف متصلب، مطالباً بمنح صربيا ميناءً سيادياً في شمال ألبانيا. الموقف الروسي كان محكوماً بحقيقة استراتيجية كبرى، فروسيا كانت تتعافى من هزيمتها في الحرب الروسية-اليابانية عام ألف وتسعمائة وخمسة، لم تكن مستعدة لخوض حرب أوروبية شاملة من أجل ميناء صربي [37].

أما فرنسا، حليفة روسيا، فكان موقفها أكثر اعتدالاً. فبينما كانت ملزمة بدعم حليفاتها الروسية دبلوماسياً، كانت تخشى من الانجرار إلى حرب أوروبية بسبب قضية بلقانية لا تمس مصالحها الحيوية بشكل مباشر. لذلك، أدى السفير الفرنسي، بول كامبون (Paul Cambon)، دور الوسيط الذي سعى لتقريب وجهات النظر، محاولاً إقناع روسيا وصربيا بقبول تسوية تحفظ ماء الوجه. ألمانيا، بدورها، وقفت بحزم خلف حليفاتها النمسا-المجر، وأبلغت سانت بطرسبرغ عبر قنواتها الدبلوماسية بأن أي تحرك عسكري ضد فيينا سيعني حتماً تدخلاً ألمانياً. أحدث ذلك الموقف الألماني الحاسم أثراً كبيراً في لحم الحماس الروسي. وفي قلب تلك التجاذبات، وقف السير إدوارد جراي (Sir Edward Grey)، ممثل بريطانيا ورئيس المؤتمر، كـ "وسيط نزيه"، كان هدفه الأسمى هو الحفاظ على "الوقاق الأوروبي" ومنع نشوب الحرب بأي ثمن. لقد أدرك جراي منذ البداية أن قيام دولة ألبانية هو الحل الوحيد الممكن الذي يمكن أن يمنع المواجهة المباشرة بين فيينا (Vienna) وسانت بطرسبرغ (Saint Petersburg) [38].

المبحث الثاني

ترسيم الحدود وأدوات فرض الانسحاب في ألبانيا

انتقلت المعركة الدبلوماسية الشرسة إلى مسألة ترسيم حدود تلك الدولة الجديدة، بعد أن حسم المؤتمر في جلسته الافتتاحية تقريباً مبدأ قيام "إمارة ألبانية مستقلة ومحيدة". ولقد تحولت قاعة المؤتمر إلى سوق للمساومات، إذ كانت كل قوة تحاول اقتطاع أكبر قدر ممكن من الأراضي الألبانية لصالح حلفائها. وكانت هناك ثلاث أزمنة حدودية كبرى هددت بنسف المؤتمر كله: قضية المنفذ الصربي على البحر، وأزمة شكودرا، وقضية الحدود الجنوبية مع اليونان.

مثّلت قضية المنفذ الصربي الأزمة الأكثر خطورة. ففي أواخر كانون الأول عام ألف وتسعمائة واثنى عشر، ورغم قرار المؤتمر المبدئي، كانت القوات الصربية لا تزال تحتل دوريس (Durrës) والساحل الشمالي، رافضة الانسحاب. ووصل التوتر إلى ذروته في آذار عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر، عندما قامت النمسا-المجر بحشد ثلاثة فيالق من جيشها على الحدود الصربية، وأبلغت القوى الأخرى بأنها ستلجأ إلى الخيار العسكري إذا لم يتم الانسحاب فوراً. وفي مواجهة ذلك التهديد الحقيقي بالحرب، وتحت ضغط من ألمانيا، لم تجد روسيا، التي لم تكن مستعدة للمخاطرة، بداً من نصح صربيا بالتراجع. وأخيراً، في العشرين من آذار عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر، وافقت بلغراد على سحب قواتها من الساحل. لكن ذلك الانسحاب لم يكن مجانياً. ففي مقابل تخليها عن حلمها الأدرياتيكي، حصلت صربيا على موافقة القوى العظمى بضم مناطق كوسوفو ومقدونيا ذات الأغلبية الألبانية الساحقة، بما في ذلك

مدن بريزرن وبريشيتينا وسكوبيه. ولقد كانت تلك "المقايسة الكبرى" هي التي رسمت حدود ألبانيا الشمالية والشرقية، وأُنقذت استقلالها الشكلي على حساب التخلي عن نصف أراضيها وسكانها تقريباً [39].

كانت الأزمة الثانية هي "أزمة شكودرا". فبينما قرر المؤتمر أن تكون شكودرا (Shkodra) جزءاً من ألبانيا، استمر جيش الجبل الأسود في حصارها، وفي الثاني والعشرين من نيسان عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر، قام القائد العثماني للمدينة، الألباني أسعد باشا توبتاني وهو ضابط عسكري عثماني وسياسي ألباني مثير للجدل (1863-1920)، تولى نيابة القيادة في شكودرا المحاصرة وقام بتسليم المدينة لقوات الجبل الأسود في أبريل عام 1913 بموجب صفقة سرية لخدمة طموحاته الشخصية في حكم ألبانيا؛ ويُنظر إليه تاريخياً كشخصية استغلت الفوضى الدبلوماسية والعسكرية لتنصيب نفسه حاكماً في أجزاء من وسط ألبانيا بالاعتماد على دعم قوى خارجية كصربيا واليونان، بتسليمها إلى الجبل الأسود في صفقة غامضة يُعتقد أنها كانت تهدف إلى تحقيق طموحات أسعد باشا الشخصية في حكم ألبانيا. وأثار ذلك التحدي الصارخ لقرارات المؤتمر غضب القوى العظمى. وبناءً على اقتراح بريطاني، تم فرض حصار بحري دولي على سواحل الجبل الأسود، شاركت فيه سفن حربية من بريطانيا والنمسا-المجر وإيطاليا وألمانيا وفرنسا. وعندما لم يجد الحصار نفعاً، هددت النمسا-المجر بالتدخل العسكري البري. وتحت ذلك الضغط الهائل، اضطر الملك نيكولا في الخامس من أيار عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر إلى سحب قواته من شكودرا (Shkodra)، التي وُضعت تحت إدارة دولية مؤقتة. ولقد كانت أزمة شكودرا (Shkodra) اختباراً حقيقياً لسلطة "الوفاق الأوروبي"، وأظهرت أن القوى العظمى كانت مستعدة لاستخدام القوة لفرض قراراتها عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على التوازن [40]، [41].

كان ترسيم الحدود الجنوبية مع اليونان هو الملف الأكثر تعقيداً وإثارة للجدل، واستمر حتى بعد انتهاء المؤتمر رسمياً في آب عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر. كانت اليونان تطالب بضم منطقة "شمال إبيروس" بالكامل، مستندة إلى الحجج التاريخية ووجود أقلية أرثوذكسية ناطقة باليونانية. وفي المقابل، كانت إيطاليا، بدعم نمساوي، تقف بحزم ضد تلك المطالب، خاصة فيما يتعلق بمدينة فلورا والساحل المقابل لجزيرة كورفو، لما يمثله ذلك من تهديد استراتيجي مباشر لمصالحها في الأدرياتيك. تم تشكيل "لجنة دولية لترسيم الحدود" أرسلت إلى المنطقة لتقصي الحقائق على الأرض. وبعد أشهر من المداولات والمناورات، تم التوصل إلى "بروتوكول فلورنسا" في السابع عشر من كانون الأول عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر، الذي قضى بمنح معظم المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك مدينتي كورنتشا وجيروكاسترا، إلى ألبانيا. ورغم أن اليونان وافقت على البروتوكول رسمياً، إلا أنها قامت سراً بدعم تمرد مسلح في المنطقة، مما أدى إلى إعلان "جمهورية شمال إبيروس المستقلة ذاتياً" في شباط عام ألف وتسعمائة وأربعة عشر، وهي أزمة استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولقد أظهرت مفاوضات الحدود الجنوبية أن التسوية التي فرضتها القوى العظمى كانت هشة، وأنها تركت وراءها بذور صراعات مستقبلية [42].

المحور الرابع

تداعيات التسوية الدبلوماسية: ميلاد دولة منقوصة السيادة

تمهيد

إذا كان مؤتمر سفراء لندن قد نجح في منع حرب أوروبية شاملة عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر عبر إيجاد حل وسط تمثل في إنشاء إمارة ألبانية مستقلة، فإن تلك التسوية الدبلوماسية، التي صيغت في قاعات مغلقة بعيداً عن تطلعات الشعب الألباني، حملت في طياتها بذور عدم الاستقرار المستقبلي. لقد كانت الدولة الوليدة، التي رأت النور بقرار من القوى العظمى، كياناً هجيناً، فهي مستقلة اسمياً، ولكنها منقوصة السيادة فعلياً، ومحكومة بحدود فرضتها المصالح الجيوسياسية بدلاً من الحقائق الإثنوغرافية. هذا المحور سيتناول التداعيات المباشرة وطويلة الأمد لقرارات لندن، مستكشفاً كيف تحولت ألبانيا إلى ساحة للتنافس الدولي المباشر عبر عملية تشكيل حكومتها واختيار أميرها. كما سيحلل بعمق المأساة القومية التي نتجت عن ترسيم الحدود الجديدة، والتي أدت إلى بقاء ما يقرب من نصف الشعب الألباني خارج حدود دولته، مما خلق "مسألة ألبانية" جديدة ستظل مصدراً للتوتر والصراع في البلقان لعقود قادمة [43]، [44].

المبحث الأول

تشكيل الحكومة الألبانية المؤقتة وموقف القوى الأوروبية منها

على الرغم من إعلان الاستقلال في فلورا في الثامن والعشرون من تشرين الثاني عام ألف وتسعمائة واثنى عشر وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة إسماعيل كمال، إلا أن تلك الحكومة لم تحظ باعتراف دولي كامل، وكانت سلطتها الفعلية لا تتجاوز حدود مدينة فلورا

والمناطق المجاورة لها. لقد تعاملت القوى العظمى مع حكومة إسماعيل كمال كأمر واقع مفيد دبلوماسياً، لكنها لم تعتبرها أبداً الممثل الشرعي والنهائي للدولة الجديدة. ففي قرار مؤتمر لندن الصادر في التاسع والعشرون من تموز عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر، تم النص صراحة على أن ألبانيا ستكون "إمارة مستقلة وذات سيادة ووراثية" تحت ضمانات القوى العظمى الست. هذا النص كان يعني عملياً وضع الدولة الوليدة تحت وصاية أوروبية مباشرة، وتجريد الألبان من حقهم في اختيار شكل نظامهم وحاكمهم [46]، [45].

بدأت القوى العظمى على الفور عملية البحث عن أمير أوروبي ليتولى عرش ألبانيا. لم يكن الهدف هو إيجاد الحاكم الأكفأ، بل كان إيجاد مرشح مقبول من الجميع، لا يخل بالتوازن الدقيق بين النمسا-المجر وإيطاليا بشكل خاص. تم استبعاد أي مرشح من العائلات المالكة الكبرى، كما تم استبعاد المرشحين الكاثوليك (لتجنب اتهام النمسا بالهيمنة) والأرثوذكس (لتجنب اتهام روسيا أو اليونان بالهيمنة). وبعد أشهر من المداولات والمقترحات التي شملت أسماء عديدة، وقع الاختيار في تشرين الثاني عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر على مرشح تسوية ألماني بروستانتني، هو الأمير فيلهلم أمير فيد (Wilhelm of Wied)، وهو ضابط في الجيش البروسي يبلغ من العمر سبعة وثلاثون عاماً، وكان مرتبطاً بصلبة قرابة بعيدة بملكة هولندا والقيصر الألماني. لم يكن لدى الأمير فيلهلم أي خبرة سياسية أو معرفة مسبقة بالبلقان أو بألبانيا، وكان اختياره يعكس بوضوح رغبة القوى العظمى في تنصيب حاكم ضعيف يمكن التحكم فيه بسهولة [48]، [47]، لإدارة شؤون البلاد إلى حين وصول الأمير، تم تشكيل "لجنة الرقابة الدولية" (International Commission of Control) المكونة من ممثلين عن القوى العظمى الست، والتي وصلت إلى فلورا في تشرين الأول عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر. كانت تلك اللجنة هي السلطة العليا الفعلية في البلاد، وكانت مهمتها هي الإشراف على الإدارة الألبانية وتنظيم الدرك (الشرطة) والمالية. لقد أدى وجود تلك اللجنة إلى تهميش كامل لحكومة إسماعيل كمال المؤقتة، التي وجدت نفسها مجرد واجهة إدارية تنفذ قرارات المراقبين الدوليين. وفي كانون الثاني عام ألف وتسعمائة وأربعة عشر، وتحت ضغط من اللجنة الدولية التي كانت ترى فيه عقبة أمام خططها، اضطر إسماعيل كمال، بطل الاستقلال، إلى تقديم استقالته ومغادرة البلاد، وتسليم السلطة رسمياً إلى لجنة الرقابة الدولية [49]، [50].

وصل الأمير فيلهلم، الذي أطلق عليه الألبان لقب "ميريتي في (Mbreti Vidi) "idi"، إلى العاصمة الجديدة دوريس في السابع من آذار عام ألف وتسعمائة وأربعة عشر، على متن سفينة حربية نمساوية-مجرية. كانت فترة حكمه القصيرة، التي لم تتجاوز ستة أشهر، سلسلة من الكوارث والأزمات التي كشفت عن عمق الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية. فقد واجه الأمير، الذي كان يفقر إلى فهم الثقافة السياسية القبلية والعشائرية في ألبانيا، تمرداً إسلامياً في وسط ألبانيا بقيادة حجي قاملي، الذي طالب بعودة الحكم العثماني، وتمرداً يونانياً في الجنوب، كما واجه مؤامرات من شخصيات طموحة مثل أسعد باشا توبتاني الذي كان يسعى للاستيلاء على السلطة لنفسه بدعم من صربيا وإيطاليا. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب عام ألف وتسعمائة وأربعة عشر، قامت القوى العظمى بسحب ممثلها وقواتها القليلة، تاركة الأمير وحيداً في مواجهة الفوضى. وفي الثالث من أيلول عام ألف وتسعمائة وأربعة عشر، غادر الأمير فيلهلم ألبانيا على متن يخت إيطالي، منهياً بذلك التجربة الملكية الأولى، ومعه انهيارت الدولة الوليدة لتدخل ألبانيا في عقد من الفوضى والحرب الأهلية والاحتلال الأجنبي. لقد كانت تجربة الأمير فيد دليلاً دامغاً على أن الدول التي تُخلق بقرارات دبلوماسية دون أن تُبنى على أسس وطنية صلبة، تظل كيانات هشّة وعرضة للانحيار عند أول اختبار حقيقي [52] [51].

المبحث الثاني

إشكالية الحدود الجديدة والاقليات الألبانية: تداعيات مؤتمر لندن ١٩١٣

تسبب التدخل المباشر في شؤون الحكم في انهيار الدولة الألبانية على المدى القصير، في حين خلقت قرارات ترسيم الحدود التي اتخذها مؤتمر لندن (London Conference) مشكلة ديموغرافية وسياسية مؤقتة، بقيت شظاياها تؤثر على استقرار منطقة البلقان (The Balkans) فيما بعد. ولم تكن الحدود التي رُسمت في عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر نتيجة لدراسة إثنوغرافية أو لغوية أو تاريخية، بل كانت نتاج مساومات جيوسياسية بحثة بين القوى العظمى، تهدف إلى إرضاء الحد الأدنى من مطالب دول البلقان المنتصرة مع الحفاظ على التوازن الأوروبي، إذ كانت النتيجة كارثية على الأمة الألبانية [53].

منحت في الشمال والشرق منطقة كوسوفو (Kosovo)، التي كانت القلب الثقافي والسياسي للحركة القومية الألبانية، ومناطق واسعة في مقدونيا الغربية (مثل ديبيرا (Debar) وتيتوفو (Tetovo)) ومناطق في الجبل الأسود (Montenegro) (مثل بلاف وغوسيني) إلى صربيا (Serbia) والجبل الأسود (Montenegro). وأشارت التقديرات إلى أن تلك التسوية قد تركت ما يقرب من مليون ألباني، أي حوالي نصف مجموع السكان الألبان في البلقان (The Balkans) آنذاك، خارج حدود الدولة الأم. وشكل ذلك

القرار بمثابة "بتر" لجسد الأمة، إذ تم فصل المراكز السكانية والثقافية والاقتصادية الرئيسية عن الدولة الوليدة. وخضع الألبان في تلك المناطق، التي أصبحت تُعرف بـ "الألبان في الخارج"، لسياسات قمعية ممنهجة من قبل السلطات الصربية واليوغسلافية لاحقاً، شملت حظر التعليم باللغة الألبانية، ومصادرة الأراضي، والاضطهاد الديني، ومحاولات التطهير العرقي، مما خلق "قضية كوسوفو (Kosovo)" التي ستفجر بشكل دموي في نهاية القرن العشرين [54]، [55].

منح بروتوكول فلورنسا، بالرغم من أنه في الجنوب قد أعطى معظم منطقة إبيروس (Epirus) المتنازع عليها إلى ألبانيا، إلا أنه منح اليونان (Greece) منطقة تشاميريا (Çamëria) الساحلية، وهي منطقة كانت ذات غالبية ألبانية مسلمة. وتعرض سكان تلك المنطقة أيضاً للاضطهاد والتهجير القسري، خاصة بعد اتفاقية تبادل السكان بين اليونان (Greece) وتركيا (Turkey) في عام ألف وتسعمائة وثلاثة وعشرين، والتي تم بموجبها تصنيف الألبان المسلمين كـ "أتراك" وطردتهم إلى تركيا، وبلغت تلك المأساة ذروتها في نهاية الحرب العالمية الثانية (World War II) عندما تم طرد ما تبقى منهم بشكل جماعي. وخلقت تلك الحدود الجنوبية أيضاً جرحاً قومياً لم يندمل، وظلت "قضية تشاميريا" مصدراً للتوتر في العلاقات الألبانية-اليونانية [56].

اتسمت الحدود التي رسمها مؤتمر لندن بكونها بمثابة "حدود مصطنعة" بامتياز، تجاهلت الروابط العائلية والعشائرية والاقتصادية والثقافية التي كانت تربط المناطق الألبانية ببعضها البعض لقرون. وقطعت تلك الحدود المراعي عن قراها، والأسواق عن مناطقها النائية، وفصلت العائلات والعشائر. وكان ميلاد دولة ألبانية مستقلة، وهو الإنجاز الذي احتفى به الوطنيون، في حقيقته إنجازاً منقوصاً ومكلفاً للغاية، إذ ولدت الدولة على حساب التضحية بنصف شعبها. وشكلت تلك القسمة المأساوية، التي كانت ثمناً للحفاظ على السلام الأوروبي المؤقت في عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر، الوقود الذي سيشعل نيران الصراعات والحروب في البلقان في نهاية القرن، مما يثبت أن التسويات الدبلوماسية التي تتجاهل حقوق الشعوب وتطلعاتها لا يمكن أن تؤسس لسلام دائم وعادل [57] [58].

الخاتمة

لقد خلص هذا البحث إلى أن ميلاد الدولة الألبانية عام ألف وتسعمائة وأثني عشر لم يكن نتيجة طبيعية لانحصار حركتها القومية، بل كان في الأساس نتاجاً ضرورياً لتوازن القوى الأوروبية، وتحديد الإرادة النمساوية-المجرية الحازمة لمنع صربيا من الوصول إلى البحر الأدرياتيكي، وهو ما كان يمثل تهديداً وجودياً لمصالحها. كما استنتج البحث أن مؤتمر سفراء لندن، رغم نجاحه في إدارة الأزمة ومنع نشوب حرب أوروبية كبرى في حينه، إلا أنه تعامل مع المسألة الألبانية كقضية جيوسياسية بحتة، متجاهلاً الحقائق الإثنوغرافية والتطلعات الوطنية للشعب الألباني. إن ترسيم الحدود الذي تم في لندن كان بمثابة "بتر" للأمة، إذ ضحى بكوسوفو ومناطق ألبانية واسعة أخرى في سبيل إرضاء صربيا واليونان، مما خلق "مشكلة الأقليات الألبانية" التي ستكون مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في البلقان طوال القرن العشرين. وأخيراً، يؤكد البحث أن تجربة حكم الأمير فيلهلم أمير فيد، التي فرضتها القوى العظمى، كانت دليلاً قاطعاً على أن الدولة الوليدة لم تكن كياناً مستقلاً بالكامل، بل كانت محمية منقوصة السيادة، وأن انهيارها السريع كشف عن عمق هشاشة التسويات الدبلوماسية التي تُفرض من الخارج دون أن تحظى بقاعدة شعبية أو تأخذ بعين الاعتبار البنى الاجتماعية والسياسية المحلية.

بناءً على ما تم التوصل إليه، يوصي البحث بضرورة إجراء المزيد من الدراسات المعمقة التي تتناول الأثر الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد للحدود المصطنعة التي فرضت عام ألف وتسعمائة وثلاثة عشر، وكيف أثرت على البنى العشائرية، وشبكات التجارة التقليدية، والهوية المحلية للمناطق المقسمة. كما يوصي البحث بإجراء دراسات مقارنة بين "الحالة الألبانية" وحالات أخرى لدول نشأت بقرارات دولية، لفهم أعمق لدور القوى الخارجية في تشكيل الدول القومية الحديثة. ويوصي كذلك بتشجيع الأبحاث التي تنتج بشكل مباشر العلاقة السببية بين قرارات مؤتمر لندن بشأن كوسوفو وبين الصراعات التي اندلعت في نهاية القرن العشرين، وذلك لتقديم فهم تاريخي أعمق لجذور الأزمات المعاصرة في البلقان.

وفي ختام هذا البحث، تتجلى قصة نشأة الدولة الألبانية كمفارقة تاريخية كبرى: فهي لحظة انتصار قومي تحققت بعد قرون من التطلع، ولكنها في الوقت نفسه لحظة مأساة وطنية عميقة. لقد ولدت ألبانيا ليس فقط بإرادة أبنائها الذين انتفضوا في عام ألف وتسعمائة وأثني عشر، بل أيضاً وبشكل حاسم، بإرادة القوى العظمى التي رأت في وجودها ضرورة للحفاظ على سلامها الهش. لقد كانت الدولة الوليدة ثمرة تسوية دبلوماسية، أداة في لعبة شطرنج جيوسياسية أكبر منها بكثير. إن مؤتمر لندن، الذي منح ألبانيا شهادة ميلادها الدولية، هو نفسه الذي كتب عليها أن تولد منقوصة الجسد، فاقدة لنصف شعبها وأهم أراضيها التاريخية والثقافية. إن الإرث المعقد لعامي ألف وتسعمائة وأثني عشر وألف وتسعمائة وثلاثة عشر لا يزال يلقي بظلاله الثقيلة على واقع منطقة البلقان، ليذكرنا

دائماً بأن التسويات السياسية التي تتجاهل حقوق الشعوب وتطلعاتها المشروعة، نادراً ما تؤسس لسلام دائم وعادل، بل غالباً ما تزرع بذور صراعات مستقبلية أكثر مرارة وتعقيداً.

المصادر

- [1] Jelavic, Charles and Barbara Jelavic. (2007). *The Disintegration of Ottoman Europe (The Creation of the Balkan National States) 1804-1920*. Third World House. Cairo, Egypt, pp. 361-365.
- [2] Skëndi, S. (1967). *The Albanian National Awakening 1878-1912*. Princeton university press, New Jersey, pp. 120-125.
- [3] غباشي، أحمد محمد علي؛ ومعوذ، محمود تمام سالم. (٢٠٢٤). "النشاط الثقافي والسياسي للجالية الألبانية في مصر ١٨٧٨ - ١٩١٢م ودوره في الجذب السياحي". مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة (JAAUTH)، المجلد ٢٦، العدد ٢.
- [4] Benna, A. H. (1954). *Studien zum Kultusprotektorat Österreich-Ungarns in Albanien im Zeitalter des Imperialismus (1888–1918)*. In: *Mitteilungen des Österreichischen Staatsarchivs*, 7, pp. 18–20.
- [5] يجوش بو ارديسي، توموري، تي ارنا، 4. 4، 1942 عصمت ديرماكو، "قضية الاستقلال الألباني خلال للنهضة الوطنية الألبانية"، بريشتينا، 1981.
- [6] Guy, N. (2012). *The birth of Albania. Ethnic Nationalism, the Great Powers of World War I and the emergence of Albanian Independence*. London, New York, p. 42.
- [7] Löhr, H. Ch. (2018). *Themelimi I Shqipërisë. Wilhelm Widi dhe diplomacia e Fuqive të Mëdha në Ballkan 1912–1914*. Tiranë, pp. 75–78.
- [8] Puto, A. (2012). *Pavarësia shqiptare dhe diplomacia e Fuqive të Mëdha 1912–1914*. Tiranë, pp. 184–188.
- [9] فلورشا دادو، وأندون زاكو. (٢٠١٢). الحياة السياسية والأعمال الأدبية. غرنا [العالم الألباني].
- [10] Frashëri, K. (1964). *The History of Albania*. Tirana, p. 150.
- [11] Skëndi, S. (1967). *The Albanian National Awakening 1878-1912*. Princeton University Press, New Jersey, pp. 31-44.
- [12] Elsie, R. (2010). *Historical Dictionary of Albania*. 2nd Edition. Scarecrow Press, Canada, p. 273.
- [13] Clayer, N. (2009). *Në fillimet e nacionalizmit shqiptar: Lindja e një kombi me shumicë myslimane*. Tiranë, pp. 330–341.
- [14] Gawji, Shawkat (2011). *My memories of Albania, Egypt and the Levant in the twentieth century*. 1st ed. Jadawel for Publishing and Distribution, Lebanon, pp. 85-89.
- [15] Malcolm, N. (1998). *Kosova: A short history*. Macmillan, New York. USA, pp. 240-245.
- [16] Pearson, O. (2004). *Albania and King Zog. Independence, Republic and Monarchy 1908–1939*. London, p. 24-27.
- [17] Blumi, I. (2005). *Reinstating the Ottomans: Alternative Balkan Modernities, 1800-1912*. Palgrave Macmillan, pp. 160-165.
- [18] Kuran, A. (2000). *İnkilap Tarihimiz ve Jön Türkler*. Tan Matbaasi. Istanbul, pp. 280-285.
- [19] Story, S. (1920). *The Memoirs of Ismail Kemal Bey*. Part 2. Creative Media Partners. London, pp. 310-315.
- [20] Janovic, M. and Sto, D. (1993). *The Great Powers and the Balkans 1875-1878*. The University Press, Cambridge, pp. 112-118.
- [21] Hall, R. C. (2000). *The Balkan Wars, 1912-1913: Prelude to the First World War*. Routledge, London, pp. 45-50.
- [22] Malcolm, N. (1998). *Kosova: A short history*. Macmillan, New York. USA, pp. 252-258). (Elsie, R., & Destani, B. D. (Eds.). (2018). *The Balkan Wars: Reports from the Carnegie Endowment for International Peace*. I.B. Tauris, London, pp. 145-155.
- [23] Treadway, J. D. (1983). *The Falcon and the Eagle: Montenegro and Austria-Hungary, 1908-1914*. Purdue University Press, West Lafayette, p. 140). (Puto, A. (2012). *Pavarësia shqiptare dhe diplomacia e Fuqive të Mëdha 1912–1914*. Tiranë, pp. 120-125.

- [24] Clogg, R. (2002). *A Concise History of Greece*. Cambridge University Press, Cambridge, pp. 79-82). (Swire, J. (1971). *Albania: The Rise of a Kingdom*. New York. USA, pp. 140-145.
- [25] Gurakuqi, R. (2012). *Shqipëria 1911–1914*. Tiranë, pp. 310-315). (Pollo, S. and Puto, A. (1981). *The History of Albania from Its origins to the present day*. Routledge & Kegan Paul, London, pp. 145-148.
- [26] Story, S. (1920). *The Memoirs of Ismail Kemal Bey*. Part 2. Creative Media Partners. London, pp. 368-372.
- [27] Ukshini, S. (2021). *Austro–Hungarian Foreign Policy and the Independence of Albania*. In: *West Bohemian Historical Review*, XI, 2, p. 175.
- [28] Pearson, O. (2004). *Albania and King Zog. Independence, Republic and Monarchy 1908–1939*. London, pp. 33-34.
- [29] *Historia e shqiptarëve gjatë shekullit XX, vëllimi I*, Tiranë 2017, pp. 100-105.
- [30] Milo, P. (2013). *Politika e jashtme e Shqipërisë, Vëllimi I parë (1912–1939)*. Tiranë, p. 55.
- [31] Gostentschnigg, K. (2018). *Wissenschaft Im Spannungsfeld von Politik und Militär. Die österreichisch-ungarische Albanologie 1867–1918*. Springer, pp. 280-285.
- [32] Wernicke, A. (2012). *Teodor Ipen dhe Shqipëria në fokusin e Perandorisë Austrohungareze*. Tiranë, pp. 79–85.
- [33] Löhr, H. Ch. (2018). *Themelimi I Shqipërisë. Wilhelm Widi dhe diplomacia e Fuqive të Mëdha në Ballkan 1912–1914*. Tiranë, pp. 75–80. (BD, Vol. IX, Part II, pp. 292–293. Sir E. Grey to Sir F. Cartwright, Foreign Office, December 17, 1912).
- [34] Gostentschnigg, K. (2018). *Wissenschaft Im Spannungsfeld von Politik und Militär. Die österreichisch-ungarische Albanologie 1867–1918*. Springer, pp. 263–270. (HHSt, PA, A In: AIH, Vj. 22–23–2312, Protocol of discussions held in the Ministry of Foreign Affairs of Austria–Hungary, Vienna, October 25–30, 1912).
- [35] DDI, Terza Serie: 1896–1907, Vol. II (01. 05. 1897 – 23. 06. 1898), Roma 1958, doc. No. 286, November 27, 1897, p. 215.
- [36] Salvemini, G. (1944). *La politica estera dell’Italia dal 1871 al 1914*. Firenze, p. 114.
- [37] Walters, E. (1952). *Austro-Russian Relations under Goluchowski 1895–1906*. In: *The Slavonic and East European Review*, XXXI, 76, p. 188.
- [38] Guy, N. (2012). *The birth of Albania. Ethnic Nationalism, the Great Powers of World War I and the emergence of Albanian Independence*. London, New York, p. 55.
- [39] Ukshini, S. (2021). *Austro–Hungarian Foreign Policy and the Independence of Albania*. In: *West Bohemian Historical Review*, XI, 2, pp. 180–185). (HHSt, PA, A in: AIH, Vj. 22–24–2443, Count Berchtold to Marquis di San Giuliano, Budapest, November 17, 1912.
- [40] Puto, A. (2012). *Pavarësia shqiptare dhe diplomacia e Fuqive të Mëdha 1912–1914*. Tiranë, pp. 190–202.
- [41] *Çështja shqiptare në aktet ndërkombëtare të periudhës së imperializmit, Vol. II (1912–1918)*, edit. By A. PUTO, Tiranë 1987, pp. 255–258.
- [42] ASDMAE, Serie Politica P (1891–1916), Pacco 677, Albania, 1913. *Telegram from the Italian Ambassador in Berlin, Bollat to the Minister of Foreign Affairs, Marquis di San Giuliano, Berlin, May 4, 1913*. (TNA, FO 421/287, No. 296, Lamb to Grey, Vlora, November 5, 1913).
- [43] Gurakuqi, R. (2012). *Shqipëria 1911–1914*. Tiranë, pp. 529-535.
- [44] الأرنؤوط، محمد. (2008). *كوسوفو ما بين الماضي والحاضر. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت، ص 95-98*.
- [45] BD, pp. 941–942. Sir F. Bertie to Sir Edward Grey, Paris, July 29, 1913.
- [46] Puto, A. (2012). *Pavarësia shqiptare dhe diplomacia e Fuqive të Mëdha 1912–1914*. Tiranë, p. 270.
- [47] Pearson, O. (2004). *Albania and King Zog. Independence, Republic and Monarchy 1908–1939*. London, p. 44.

- [48] Löhr, H. Ch. (2018). Themelimi I Shqipërisë. Wilhelm Widi dhe diplomacia e Fuqive të Mëdha në Ballkan 1912–1914. Tiranë, pp. 150-155.
- [49] التائب، محمود. (1991). ألبانيا عبر القرن العشرين. جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ص 55-58.
- [50] Swire, J. (1971). Albania: The Rise of a Kingdom. New York. USA, pp. 180-185.
- [51] Milo, P. (2013). Politika e jashtme e Shqipërisë, Vëllimi I parë (1912–1939). Tiranë, p. 112.
- [52] Gostentschnigg, K. (2018). Wissenschaft im Spannungsfeld von Politik und Militär. Die österreichisch-ungarische Albanologie 1867–1918. Springer, pp. 350-360.
- [53] Pollo, S. and Puto, A. (1981). The History of Albania from Its origins to the present day. Routledge & Kegan Paul, London, pp. 175-178.
- [54] Malcolm, N. (1998). Kosova: A short history. Macmillan, New York. USA, pp. 260-265.
- [55] غاوجي، شوكت. (2011). ذكرياتي عن ألبانيا ومصر وبلاد الشام في القرن العشرين. ط1. جداول للنشر والتوزيع. لبنان، ص 110-115.
- [56] Vickers, M. (2011). The Albanians: A Modern History. I.B. Tauris, London, pp. 80-85.
- [57] Jelavic, Charles and Barbara Jelavic. (2007). the Disintegration of Ottoman Europe (The Creation of the Balkan National States) 1804-1920. Third World House. Cairo, Egypt, pp. 380-385.
- [58] Skendi, S. (1967). The Albanian National Awakening 1878-1912. Princeton University Press, New Jersey, pp. 465-470.